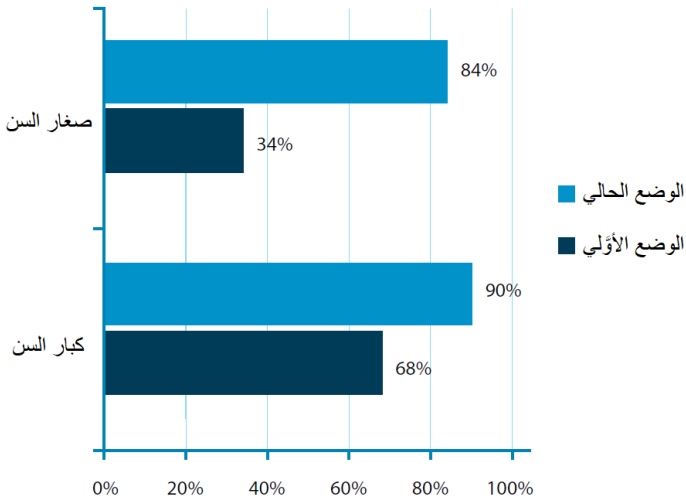


## نظم الحماية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: حالة الأرجنتين

فابيان ريبينو وفرناندا بوتنزا دال ماسيتول

الشكل 1: نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر، وصغار السن 18 سنة أو أقل الذين يغطيهم نظام الضمان الاجتماعي (سنوات مختارة)



المصدر: داناني وهينتز (2013)

ملاحظة: تم أخذ البيانات كبار السن من 2003 و 2012، في حين أن البيانات صغار السن من عامي 2005 و 2012.

المراجع:

Danani, C. and S. Hintze (2013). 'Políticas sociales y derechos en la Argentina: la seguridad social en la última década', suplemento de la Universidad Nacional de General Sarmiento – Diario, 10 October 2013: 12.

Ministerio de Trabajo, Empleo y Seguridad Social (2009). 'Impacto de la Asignación Universal por Hijo en la pobreza y el ingreso de los hogares (estimación al 2º trimestre de 2009)', mimeo. Buenos Aires, Ministerio de Trabajo, Empleo y Seguridad Social.

Repetto, F. and F. Potenza Dal Masetto (2012). 'Protección social en Argentina', Serie Políticas Sociales, No. 174. Santiago de Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean.

UNDP and Consejo Nacional de Coordinación de Políticas Sociales (2010). República Argentina. Objetivos de Desarrollo del Milenio: rendición de cuentas 2010. Buenos Aires, UNDP Argentina.

هذا العدد من رسالة قصيرة تم إعداده بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

شهد نظام الحماية الاجتماعية في الأرجنتين تغييرات على مدى العقدين الماضيين. ومنذ بداية التسعينات وحتى أزمة عامي 2001-2002، سادت خصخصة الضمان الاجتماعي والتحول إلى اللامركزية في مجال الرعاية الصحية والتعليم لصالح حكومات الأقاليم، في حين أن الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الفقر وانتشاره والمحاولات المتتالية (والفاشلة) التي جرت لتشكيل "هيئة إجتماعية". وأخيراً، اعتباراً من عام 2001، بدأ نظام جديد في التبلور، وتضمنت سماته الرئيسية تعزيز دور الدولة كمحرك للامركزية في نظم الرعاية الصحية والتعليم، وتوحيد المبادرات الرامية إلى الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، إستعادت الدولة سيطرتها على صناديق المعاشات وأحرزت تقدماً في تعميم الأمن الاجتماعي تدريجياً عن طريق ربط الركيزتين القائمة على الإشتراكات وغير القائمة على الإشتراكات. ومع ذلك، لم تتمكن الأرجنتين من تقوية المؤسسات الاجتماعية لتعزيز التكامل القائم على تدابير من شأنها أن تكون ذات صلة وضرورية، على غرار التدابير الموصوفة. وقد شهد نظام الضمان الاجتماعي أهم التغييرات خلال السنوات الأخيرة حيث نفذت الأرجنتين خطة إدراج المعاشات، مما ترتب عليه أن أصبح لدى الأرجنتين حالياً أعلى معدل للتغطية بالمعاشات في أمريكا اللاتينية: يتلقى تسعة من أصل عشرة أفراد في سن التقاعد الآن نوعاً من إستحقاقات المعاشات، مقارنة بنحو سبعة فقط من أصل عشرة في منتصف التسعينيات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية، 2010).

وبالإضافة إلى ذلك، سيطرت الدولة على معاشات التقاعدية المدارة من صناديق خاصة، منبهة بذلك نظام الرسملة الفردية (القانون رقم 26.425). كما وُضعت قواعد تنص على إجراء تحديثات دورية (مرتين في السنة) لصناديق المعاشات والتقاعد (القانون رقم 26.417)، وإن كانت لا تزال بعيدة عن تلبية الحد الأدنى من إحتياجات السكان كبار السن. وزاد عدد المعاشات غير القائمة على الإشتراكات زيادة كبيرة ليس فقط نتيجة لتحسن إدارة تسريع الإجراءات، ولكن أيضاً لأن منح هذه المعاشات يفي بحق كان مُعرضاً للخطر (أنظر الشكل 1). وأخيراً، أدى إنشاء **البديل الشامل لكل طفل**، إلى إحراز تقدم في ربط ركيزتي الضمان الاجتماعي.

وقد تم إدراج **البديل الشامل لكل طفل** بوصفه الركيزة الثالثة من نظام مخصصات الأسرة (المرسوم رقم 1602)، بهدف تلبية إحتياجات صغار السن في فئات الأسر التي لم تشملها مظلة الحماية في السابق. وفي عام 2012، وصلت نسبة التغطية بالضمان الاجتماعي القائم على الإشتراكات وغير على الإشتراكات للأطفال والمراهقين نحو 84 في المائة (داناني وهينتز، 2013) وحالياً 51 في المائة من الأطفال والمراهقين الذين يغطيهم الآن **البديل الشامل لكل طفل** لم يسبق لهم تلقي مساعدات إجتماعية في شكل تحويلات نقدية (وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي، 2009).

ورغم أن هذه التغييرات تتجه في الإتجاه الصحيح (والضروري) إلا أنها تتفقر إلى إستراتيجية إقتصادية وسياسية دقيقة لدعمها، والتي كان من شأنها أن تساعد على تعزيز كل الإصلاحات، وخاصة بمجرد وضع نظام متماسك جديد للسياسة الاجتماعية. وهذا الإفتقار إلى وجود الإستراتيجية يُخلف وراءه عجزاً هيكلياً من حيث قدرات الدولة وإعطاء الأولوية للمشاكل الأساسية، وإختيار مسارات العمل الموضوعية، وضمان تنفيذ الإصلاحات بنجاح لتوسيع نطاق الحقوق والحد من أوجه اللامساواة. وفي ضوء التفاوتات بين الأقاليم التي لا تزال قائمة في البلاد، تعتبر هذه مهمة متروكة ليس فقط للدولة على المستوى الوطني بل أيضاً المستويات الحكومية الأخرى.

